



مشاريع الطاقة قادمة من المستقبل

## باكستان تواجه مفارقة فائض إنتاج الكهرباء

### محطات الفحم الصينية تضاعف من قدرة توليد الطاقة

إعادة التفاوض بشأن أسعار المصانع التي تمولها الصين والتي لا تزال في طور الإعداد أو بشأن فترات سداد ديون أطول.

وأشار جوهري إلى أنه "عند الانتهاء من مشاريع الكهرباء التي لا تزال قيد الإعداد، ستنتج باكستان حوالي 38 ألف ميغاوات من الطاقة". لكنه ذكر أن نزوة الطلب الحالي في الصيف تبلغ 25 ألف ميغاوات، مع انخفاض استخدام الكهرباء إلى 12 ألف ميغاوات في الشتاء.

تأبش جوهري  
نحن ننتج طاقة كهربائية أكثر بكثير مما نحتاج

وقالت المتخصصة في الطاقة بالبنك الدولي سعدية قويم إن "الإنتاج الزائد يبقى مشكلة أفضل من نقص العرض. لكن البلاد بحاجة إلى وضع طرق جديدة لاستخدام الكهرباء. إلا أن تحفيز النقل الكهربائي على سبيل المثال لن يكون حلاً أخضر إذا كان إنتاج حصة كبيرة من الكهرباء الجديدة في البلاد يتم في محطات الفحم".

وقال جوهري إن "الحكومة تقدم للعلاء رسوماً مخفضة على الكهرباء لمحاولة جذب أولئك الذين يعتمدون الآن على محطاتهم التي تعمل بالغاز إلى الشبكة الوطنية".

وأشار جوهري إلى أن الطلب "يعتمد على السعر والعرض والموتوقية".

ورجح جوهري أن تؤدي الأسعار المرتفعة إلى كبح الطلب وتحويل سرقة الطاقة، وهي مشكلة خطيرة في البلاد. وتوقع أن ينتهي الأمر بالسكان والمستهلكين إلى دفع فاتورة طاقة التوليد الزائدة، حيث تلتقي الصناعات والزراعة دعماً للطاقة. وقد يعني ذلك أن "العلاء الذين يدفعون الثمن سيستخدمون كهرباء أقل، مما يزيد الوضع سوءاً".

وأشار جوهري إلى أن "باكستان ستحتاج إلى مستوى معين من الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري في السنوات الأربع المقبلة في الطاقة المتجددة في باكستان في محاولة للحد من اعتماد البلاد على واردات الوقود الأحفوري وخفض تكاليف الطاقة".

وأشار جوهري إلى أن "باكستان ستحتاج إلى مستوى معين من الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري في السنوات المقبلة للمساعدة في تحقيق التوازن بين المصادر 'المتقطعة' مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي لا تولد الكهرباء على مدار 24 ساعة في اليوم". لكنه ذكر أن الخطة طويلة الأجل التي لا تزال قيد المناقشة تقضي بعدم مساهمة محطات الفحم بأكثر من 15 في المئة من قدرة إنتاج الكهرباء في البلاد.

أدت كثافة بناء محطات الطاقة الجديدة بباكستان إلى طفرة كبيرة في الطاقة الكهربائية، حيث ساعدت هذه المحطات التي تعمل بالفحم بتحويل صيني على معالجة إشكالية نقص الكهرباء، غير أنها وضعت البلد أمام مواجهة مفارقة فائض الطاقة الكهربائية كما أثارته المخاطر المناخية لاستخدام الفحم.

وقال فاقار زكريا رئيس شركة هاغلر بايلي بباكستان وهي شركة استشارية بيئية مقرها إسلام آباد، إن توسع توليد الطاقة من الفحم في باكستان يتماشى مع أهدافها الوطنية السابقة.

ويعتقد أن إلقاء اللوم على الصينيين ليس عادلاً لأن هذه المشاريع كانت سياسة وأولوية في باكستان. ولم يرد مسؤولون في السفارة الصينية في إسلام آباد على المكالمات ورسائل البريد الإلكتروني.

ومع تشغيل محطات جديدة تعمل بالفحم من المتوقع أن تتمتع باكستان بقدرة طاقة أكبر بنسبة 50 في المئة مما هو مطلوب حالياً بحلول سنة 2023.

وتابع جوهري أنه نظراً إلى أنه يتعين على الحكومة سدّد قروض بناء المحطات و عقود شراء الطاقة، تنتج الطاقة الزائدة تكاليف "تتبعين على الحكومة دفعها لمنتجي الطاقة بموجب عقود ملزمة بغض النظر عن الحاجة الفعلية".

وتذكر أن هذه التكاليف تبلغ حالياً نحو 850 مليار روبية (5.3 مليار دولار) سنوياً، لكنها سترتفع إلى ما يقرب من 1450 مليار روبية (9 مليارات دولار) سنوياً بحلول سنة 2023، حيث لا تزال محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم قيد الإنشاء. وقال جوهري إن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل الطاقة (30 في المئة في العاميين الماضيين) وهي مشكلة من المرجح أن تستمر ما لم تتمكن باكستان من جذب المزيد من المشترين لقدرتها التوليدية الجديدة.

**50**  
في المئة نسبة توقعات نمو الطاقة الكهربائية مقارنة بالنسبة الحالية بحلول 2023

وأوضح أن الحكومة تخطط لإيقاف تشغيل بعض محطات الوقود الأحفوري القديمة لخفض الطاقة الزائدة. لكنها تفضل أيضاً إضافة محطات طاقة جديدة من الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية إلى الشبكة لتحقيق أهدافها المناخية. وتابع بالقول إن السلطات تجري محادثات لإعادة التفاوض بشأن معدلات التعريفية مع منتجي الطاقة المستقلين في البلاد بما في ذلك شركات الوقود الأحفوري والطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت ستسعى إلى

إسلام آباد - بعد معاناة لعقود من نقص الكهرباء الذي ترك العائلات والشركات في الظلام، تجد باكستان نفسها في مواجهة مشكلة جديدة تتعلق بإنتاج طاقة كهربائية أكثر من اللازم، حيث أدى البناء واسع النطاق لمحطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم بتمويل من الصين إلى تعزيز قدرة الطاقة في البلاد بشكل كبير.

وقال المساعد الخاص لرئيس الوزراء الباكستاني للطاقة تاييش جوهري لرويترز عبر الهاتف "هذا صحيح. نحن ننتج أكثر بكثير مما نحتاج في باكستان".

وحتى مع زيادة الإمدادات لا تصل الطاقة الكهربائية إلى 50 مليون شخص في باكستان وفقاً لتقرير البنك الدولي لسنة 2018 رغم التخطيط لتوسيع الإمداد. ولا يزال انقطاع التيار الكهربائي شائعاً، فقد حدثت مشكلة الشهر الماضي تركت العديد من المدن الرئيسية في البلاد في الظلام. وتساهم سعة الطاقة الزائدة من الوقود الأحفوري في زيادة تكاليف الكهرباء وتثير تساؤلات حول مدى نجاح البلاد في تحقيق أهدافها المتعلقة بتغير المناخ، حيث يشد العلماء على ضرورة الابتعاد عن استخدام الفحم لمنع آثار تغير المناخ السلبية.

وفي العام الماضي وعد رئيس الوزراء عمران خان بأن باكستان ستنتج 60 في المئة من طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول سنة 2030.

وأضاف جوهري أن "البلاد تحصل حالياً على 64 في المئة من الكهرباء من الوقود الأحفوري و 27 في المئة من الطاقة الكهرومائية ونحو 5 في المئة فقط الطاقة النووية، وحوالي 4 في المئة فقط من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح".

ولغت البلاد بالفعل خطاً لإنشاء محطتين تعملان بالفحم بتمويل صيني، لكن سبعا أخرى مضت قدماً كجزء من مشروع المر الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان.

كما مولت الصين محطة للطاقة المتجددة على نطاق أصغر، حيث من المقرر أن تولد ست مزارع رياح أقل بقليل من 400 ميغاوات من الطاقة، ومشروع طاقة شمسية 100 ميغاوات وأربع محطات للطاقة الكهرومائية من المتوقع أن تنتج 3400 ميغاوات بحلول عام 2027. ويهدف الممر إلى تعزيز روابط النقل البري والحديدي والجوي والتجارة بين الصين وباكستان ودول أخرى في المنطقة بالإضافة إلى تعزيز إنتاج الطاقة.

## مباحثات سورية - أردنية لتنشيط التبادل التجاري وحركة الترانزيت

### استثناء البضائع التي تحتاجها أسواق البلدين من قيود المنع

التوقف النهائي بعد أن كانت تصل إلى 615 مليون دولار سنوياً في عام 2010.

وكانت عمان قد أحيت المنطقة الحرة المشتركة بين سوريا والأردن خلال العام 2019 بعد إغلاق دام ثلاث سنوات.

وتضم المنطقة الحرة المشتركة منشآت صناعية تعمل في قطاعات صناعة الإسمنت والبلاستيك والرخام وإنتاج الزيوت المعدنية والدهانات والخلايا الضوئية وغيرها.

وتسابق عمان الزمن لإنعاش الاقتصاد المتدهور عبر الاستفادة من المنفذ الحدودي الرئيسي مع جارتها التي تعيش أزمة منذ عام 2011، لكن لا يزال الكثير من المطبات أمام الجانبين قبل بلوغهما الهدف.

وقبل الحرب في سوريا كان المركز الحدودي الأردني يضم حوالي 172 مكتبا لخصاص البضائع ويعمل فيه قرابة 600 موظف وتسر عبه نحو 5 آلاف شاحنة يومياً.

وسمحت عمان بدخول المنتجات الزراعية السورية، حيث دخلت العشرات من الشاحنات السورية المحملة بالفاكهة والخضروات مثل الصل والقمح إلى السوق المحلية، وهو أمر اعتبرته الأوساط الاقتصادية الأردنية أمراً غير عادل.

وكان الأردن قبل الحرب يصدر عبر الحدود مع سوريا بضائع محلية الصنع إلى تركيا ولبنان وأوروبا ويستورد بضائع سورية من تلك الدول، فضلاً عن حركة السياحة بين البلدين.

ويقول خبراء إن طموحات عمان ودمشق لتلقي في نقطة محورية تتعلق بتعزيز التعاون التجاري والاستثماري للخروج من الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها البلدان منذ سنوات.

سلط اجتماع حكومي مع وفد أردني زار سوريا الضوء على دعم المبادرات التجارية بين البلدين، حيث تم التباحث في سبل تسهيل التصدير والتعاون الاقتصادي وحركة الترانزيت واستثناء البضائع التي تحتاجها الأسواق من قيود المنع. كما تم ضبط جملة من الحوافز من بينها مساعدة رجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية في الحصول على تأشيرة دخول للبلدين في ظل البحث عن منافذ لتعزيز الاقتصادات التي تعاني ضعفاً كبيراً.

دمشق - بحث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي مع وفد غرفة التجارة الأردنية برئاسة نائل كبريتي تنشيط علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين، حيث يعلن على إزالة العقبات لإنعاش اقتصادي البلدين خصوصاً في المنطقة التجارية الحرة.

كما أقر الاجتماع ضرورة إقامة المعارض وملتقيات رجال الأعمال على أن تكون البداية بمعرض سوري في الأردن.

من جانبه أشار كبريتي إلى حرص الفعاليات الاقتصادية الأردنية على تنشيط حركة التبادل التجاري مع سوريا وتسهيل انسياب البضائع إلى أسواق البلدين وإزالة كل العقبات والمشكلات التي تعترض ذلك والتكامل بين مختلف الفعاليات الاقتصادية والصناعية، معرباً عن أمله بأن يعقد الاجتماع القادم لغرف التجارة العربية في سوريا.

وشدد الاجتماع على ضرورة تبادل زيارة الوفود الاقتصادية والتجارية، حيث دعا الكبريتي الجانب السوري لزيارة الأردن على رأس وفد تجاري.

وأوصى الاجتماع باستثناء البضائع التي تحتاجها أسواق البلدين من قيود المنع وتنفيذ ذلك داخل منطقة التجارة الحرة السورية - الأردنية الموجودة داخل الأراضي السورية.

وخلال الأزمة السورية تراجعت حركة التبادل التجاري تدريجياً بين الجانبين إلى مستويات قياسية بلغت حدود

وأكد البرازي استعداد سوريا لتقديم كل أشكال الدعم والتسهيلات اللازمة لتنشيط حركة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري لإسبما تجارة الترانزيت لما لها من دور حيوي في تنشيط انسياب السلع بين الجانبين وأسواق الدول الأخرى.

طلال البرازي  
سنقدم كل أشكال الدعم والتسهيلات لتنشيط التجارة

وشدد الوزير على أهمية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال وأعضاء غرف التجارة في البلدين وتنظيم معارض ومهرجانات تسوق وإقامة مشاريع استثمارية.

وأكد الاجتماع ضرورة التوصل إلى صيغة تساعد رجال الأعمال والفعاليات

## الاتحاد الأوروبي يضبط قواعد للشفافية الضريبية للشركات

ورحبت منظمة الشفافية الدولية بهذا الاتفاق باعتباره "خطوة مهمة في اتجاه زيادة الشفافية الضريبية للشركات"، مضيفة أنه ما زال يمكن إدخال المزيد من التحسينات على الاقتراح لآلاف شهور في المذاكرات الضريبية التي تقدم ضرائب منخفضة لهذه الشركات المسجلة لديها من التزاماتها الضريبية.

وفي وقت سابق كان الاتحاد الأوروبي قد كشف عن خطة لمكافحة التهرب الضريبي بالنسبة إلى عمالقة التكنولوجيا، حيث أعلنت باريس عن تطبيق القانون الصادر في يوليو 2019 والذي ينص على فرض ضريبة بنسبة 3 في المئة على إيرادات "عمالقة الإنترنت".

ولا تخفي المفوضية الأوروبية عزمها خلق منافسة أوروبية في وجه الشركات الأميركية الرائدة.

وكانت هذه الشركات تحظى بإشادات قبل سنوات بسبب ابتكاراتها الجديدة، إلا أنها تجد نفسها الآن أكثر فائزاً في قصص الاتهام بسبب استغلال موقعها المهيمن للتهرب الضريبي أو تسكيلها تهديداً لوسائل الإعلام والديمقراطية وغيرها من الأمور.

ويعتبر تنظيم القطاع الرقمي أولوية لرئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، الذي من شأنه إزالة مجالات لا تخضع للقانون عبر الإنترنت من خلال قمع خطاب الكراهية وحظر بيع المنتجات غير القانونية.

ويهدف خصوصاً إلى فرض قواعد غير مسبقة على الشركات الكبرى فقط في هذا المجال تنظم استخدام البيانات وضبابية الخوارزميات المستخدمة أو ميلها إلى تشكيل مجموعات عملاقة.

وتستهدف الحكومة الفرنسية جمع نحو نصف مليار يورو كحصيل ضريبية سنوية من عمالقة التجارة الإلكترونية. ومهد تطبيق الضريبة في فرنسا لدخول عدد من دول الاتحاد الأوروبي في مقدمتها بريطانيا والنمسا بشكل منفرد لعدم وجود إطار موحد حتى الآن للدول في هذه المغامرة.

بروكسل - مهتد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الطريق أمام تبني قواعد جديدة للشفافية الضريبية بالنسبة إلى الشركات متعددة الجنسيات، حيث باتي التحرك لمكافحة التهرب الضريبي للشركات خصوصاً منها التي تشغل وفق نظام "أوف شور"، الذي مثل ملاذاً ضريبياً لتقديم ضرائب منخفضة حول الشركات.

ويحسب القواعد المقترحة الجديدة، فإنه سيكون على الشركات متعددة الجنسيات الكشف عن بياناتها المالية والشفافية الأساسية مثل الدولة التي تسد فيها ضرائب، وقيمة هذه الضرائب على أساس كل دولة تعمل فيها هذه الشركات على حدة.

بيدرو سبيزولا فييرا  
تلقينا دعماً قوياً من أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الاتحاد

وكانت التسريبات العديدة التي فُجرت فضائح تهرب ضريبي عالمية مثل "واتاق بنما" و"لويس ليكس" قد لفتت الانتباه العالمي في السنوات الأخيرة إلى ممارسات الشركات العالمية للتهرب من التزاماتها الضريبية من خلال إقامة شركات بنظام "أوف شور" في الملاذات الضريبية التي تقدم ضرائب منخفضة للشركات المسجلة لديها.

وقال بيدرو سبيزولا فييرا، وزير الاقتصاد البرتغالي الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، بعد اجتماع لوزراء الاقتصاد في الاتحاد، "يسعدني القول إننا تلقينا دعماً قوياً من أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء".

وكانت المفوضية الأوروبية قد قدمت هذا الاقتراح لأول مرة في 2016 لكن هذه الآلية تعثرت على مدى سنوات.

وجاءت المعارضة القوية لهذه المقترحات من ألمانيا التي قالت إن



العدالة الجبائية مطلب جوهري